عن الأديانِ والنِّزاعاتِ

طارق متري(*)

كثيرًا ما يُردِّدُ العاملون في الحوار بين أهلِ الأديانِ -أو الذين يُدركون أهمِّيَّتَه- عبارةَ «هانس كونغ» اللاهوتي السويسري - الشهيرةَ: «لا سلامَ بين الأممِ من غير سلامٍ بين الأديانِ»، وتؤسِّسُ هذه الدعوةُ لعملٍ مشتركٍ على صعيد القيم الدينيَّة، يبدأُ من التلاقي بينها، ثمَّ يصلُ بها إلى مراجعةٍ نقديةٍ للممارسات التي تنتسبُ إلى الدينِ، وتُوحي العبارةُ من جهةٍ أخرى أنَّ الأديان -أو بالأحرى أتباعها- هم في ما يُشبه حالةَ حربٍ بينهم، تتسبَّبُ بها قراءاتُهم وتفاسيرُهم، أو تُسوِّغُها فتصبحُ أدواتٍ لها.

وتضمرُ فكرة «هانس كونغ» فكرةً أخرى؛ وهي أن الادِّعاء ببراءة الأديان ممَّا يُرتكَبُ باسمها ليس بريئًا، ولعلَّه أقربُ إلى التَّنصُّل من المسئوليَّةِ، ومعه التستُّر على ما تختزنه المشاعرُ الدينيةُ -أو بعضها- من عُنفٍ ضدَّ الآخَرِ، وهو عنف معنويٌّ، لكنه سرعان ما يتحوَّلُ إلى حربٍ فعليةٍ إذا توفَّرت بعضُ الشروط في سياقات محدَّدة، وهي في مُعظمها غيرُ دينيَّةٍ.

لذلك فإنَّنا أمام دعوةٍ لا إلى تنزيه الدِّين، بل إلى تنقيتِه، أو العودةِ به إلى منابعه، عن طريق الحوارِ والنقدِ والمساءلةِ المتبادلةِ، والبحثِ في تراثه عن مكامنِ القوَّة الرُّوحيةِ والأخلاقيةِ التي تدفعُ الأممَ إلى التسالم والتحرُّر من عبءِ العداواتِ القديمةِ، ومحاذرةِ استئنافها، أو بالأحرى إعادةُ اختراعها.

غير أنَّ الالتباسَ الكامنَ في النَّظر إلى السِّلم بين الأمم -وداخلها أيضًا- بوصفه مسألةً دينيَّةً يأخذُنا إلى استحضار حلولٍ غيرِ ملائمةٍ، فمعالجةُ الحروب بين الأمم بواسطةِ الدِّين لا تصنعُ سلامًا بين الأممِ.

لا أعرف حوارًا دينيًّا بين أهل الأديان أوقف حربًا، فهو قليلٌ، بل قليلٌ جدًّا، ما يوفقُ في القيام بدور الإطفائيِّ عند اشتعال الحرائقِ، لكنه إذا ما تراكمَ وتنوَّعَ ونَسَجَ عَلاقاتِ ثقةٍ وصداقةٍ بين الشركاء فيه يُسهِمُ في تعزيزِ مناعةِ أهلِ الإيمانِ -أو بعضِهم- ضدَّ إقحام أنفسهم بتسرُّعٍ في نزاعاتٍ، يَحسَبُ بعضُ المشاركين فيها أنَّهم ينتصرون لدِينِهم.

وفي ظنِّي، لا يبدِّدُ التباسُ «هانس كونغ» -وَلنُسمِّه كذلك- دون قلبِ معادلته، فنقول: ليس من سلامٍ بين الأديان من دون سلامٍ بين الأمم، وداخلَها، بعبارة أخرى: لا تُعالَجُ المشكلاتُ السياسيَّةُ والاجتماعيَّة والنزاعاتُ على مصالحَ ماديَّةٍ أو رمزيَّةٍ بالحلول الدينيَّة.

لكن العمل الديني من أجلِ السلام بين الأمم -وداخلَها- ضروريٌّ لتغيير العَلاقةِ بين المعالجات الفعليَّة والمصالحات الرمزية، فتصبح الثانيةُ مفيدةً للأُولى، لا تعويضًا عن غيابها.

واسمحوا لي أن أضربَ مثلًا لتوضيح هذه الفكرةِ، لستُ بحاجة للإسهابِ في النظر إلى الصراعِ العربي-الإسرائيلي من حيثُ هو مواصلةٌ للحدث الأصليِّ،

عنيْتُ به اغتصابَ فلسطين عام ١٩٤٨م، والتطهير العرقي، واتِّساع الانتشار الاستيطاني.

ولا يخفىٰ علىٰ أحدٍ أنَّ مُجرياتِ الصِّراع منذ ما زاد علىٰ الستِّين عامًا تؤيِّد اعتبارَ أشكال المواجهةِ بين العرب وإسرائيل، أيًّا كان من أمر النَّكَبات والهزائم والخَيبات، هي من مشتقَّاتِ الخلافِ الأصليِّ.

صحيحٌ أنَّ العَلاقات بين المسلمين والمسيحيِّين في فلسطين من جهةٍ، واليهود الإسرائيليِّين من جهةٍ أخرىٰ اضطربت اضطرابًا شديدًا علىٰ الصَّعيدِ الدينيِّ، وبِتنا نرىٰ هذا الاضطرابَ في مِرآةِ التعبئة الدينيَّة عندنا وعندهم، نراه أيضًا بصورةِ التَّصادُمِ العَقَديِّ بين أصدقاء إسرائيل، الذي دفعهم إلىٰ تأييدها حبُّ اليهوديَّة عند فئةٍ، أو العِداءُ للساميَّة عند فئةٍ أخرىٰ، وبين إخصام اليهودية المُتَصهينة والمتسلطةِ، وهو ما دفع البعضَ إلىٰ القولِ بالتَّصالح في الإبراهيميَّة، والنَّظرِ إلىٰ الحرب وكأنَّها واقعةٌ بين إسرائيل (ابن إسحاق) وإسماعيل.

لقد قامت مبادراتٌ عديدةٌ -إبراهيميَّة اللغة- لإطلاق حواراتٍ بين أتباع الديانات التوحيديَّة الثلاث؛ لتحقيق المصالحة والسلام، لكنَّها بطبيعة الحال لم تُحقِّق شيئًا، وأكثر من ذلك، زادت في شعور الكثيرين أنَّنا أمام خدعةٍ: يُستعارُ القصصُ الكتابيُّ ليُسوِّغَ التقاسمَ بين أحفاد إبراهيم، فيعودُ أحفادُ إسرائيل إلىٰ «أرضهم» -كما يقولون- وأحفادُ إسماعيل إلىٰ «صحرائهم»، أما الحوارُ عن القدس -بمعزلٍ عن قضايا السيادة والسكان والحقوق- فتجعلُها -في أحسن

الأحوال- مُجَرَّدَ ملتقىً رمزيٍّ للدياناتِ، أَبَقِيَ فيها مسلمون ومسيحيون من أهلها أم رحلوا.

وفي فلسطين -كما في الكثير من البلدان التي يلعبُ الدِّينُ فيها دورًا في النزاعاتِ- يترتَّبُ علينا ألَّا نقعَ في الاختزال الذي لا يقودُنا إلى المعالجاتِ، بل غالبًا ما يُعيقُها، تأمرُنا الواقعيَّة والاستقامة الأخلاقيَّة أن نضع الدِّينَ في نصابِه، فهو ليس مُحَرِّكَ الصراعاتِ الأوَّلَ، وإن لم يكن غريبًا عنها.

لِنضرب مَثَلًا آخَرَ من واقعنا الحاضر، يُظهِرُ تضخيمَ دَورِ الدينِ في النزاعاتِ بدلًا من التعامُلِ معه كبُعدٍ من أبعادها، لن أُجازفَ بالحديثِ التفصيليِّ عن داعش، فما نعرفُه عن صعودِها ما زال محلَّ أخذٍ وردٍّ، فيَجنَحُ بالبعض إلى الحديث عن مؤامرةٍ كونيةٍ تُفسِّرُ التطوُّرَ المذهلَ والقُدراتِ الكبيرةَ، فيما يميلُ البعضُ الآخرُ إلى فهم داعش من منظورٍ دينيٍّ صرفٍ.

لنتوقَّف أمام الاستخدامِ المُفرِطِ لعبارة «التَّكفيريِّين»، فهي تكشفُ عن جانبٍ من داعش، وتطمسُ جوانبَ أخرى كثيرةً؛ فالقول إنهم تكفيريُّون يختصرُ دوافعهم بالميل إلى اغتيالٍ معنويٍّ للآخَرِ المُختلِفِ، يَئُول إلى اغتيالٍ فعليٍّ، وهو قولٌ يُلقي ظلالًا -وربما كان الأمرُ مقصودًا- على الجوانبِ الأخرى في داعش، ويضع المتكلمُ -ضمنًا- في صفِّ المتسامحين.

وهو أقصى ما يُقالُ: مسألةٌ فيها نظرٌ؛ فالتعصُّبُ والتوحُّشُ بوصفه سلوكَ مجموعةٍ من التكفيريِّين يُغطِّي على قصة نشوء داعش، والتي صرنا نعرفُ عنها الكثير، من

حلِّ الجيش، واجتثاثِ البعث في العراق بقرارٍ أمريكيٍّ إلى الصحَواتِ والسياسات الطائفيَّة الإقصائيَّة، مرورًا بالعَلاقات التي نُسِجَت بين أجهزةٍ أمنيةٍ في سوريا والمتطرِّفين الذين قاتلوا في العراق، الذين دخلوا السُّجون أو أُخرجوا منها، وهي لا تسمحُ لنا بفهم خُطَطِ عملها وأدواتِ توحُّشِها، وبالتَّالي لا تُساعِدُ في مواجهةٍ ناجحةٍ لها.

قُصارى القولِ: إن التفسيرَ السياسيَّ والاجتماعيَّ في حالات التطرُّف الدينيِّ يُزيل بعضَ الغشاوةِ عنها ويرسُمُ حدودها، ولا يَعني ذلك الاستهانةَ بها، بل العكسَ؛ وهو السعيُ إلى تقديرها حقَّ قدرها؛ فالأفكارُ الدينيةُ وحدها لا تصنعُ حربًا بين الأمم وداخلَها، ولكن النزاعات السياسية من دون أيديولوجية إلغائية تتوسَّلُ الدينَ لا تصلُ إلى الدمويَّة التي نشهدُها اليومَ، والأيديولوجيَّة الإلغائيَّة قد تكون دينيَّةً حينًا أو غيرَ دينيَّةٍ.

لا يختلفُ اثنان على أنَّ مُقارعةَ الفكرِ الدِّينيِّ الإلغائيِّ باتت في بلادنا حاجةً مُلحَّةً، كما التربية على المواطنةِ والقبولِ بالآخرِ وبغيريَّته وارتضاء التنوُّع مصدرًا لغنى التفاعل والتَّبادل، لا سببًا للفُرقة، والمقارعةُ هذه عمليَّةٌ طويلةٌ، وهي شأنُ الجميع، وهي تقتضي معالجاتٍ في السياسةِ والمجتمعِ منفصلةً عنها تارةً ومتصلةً بها طورًا.

فلا بدَّ من التمييزِ بين الدِّينيِّ والسِّياسيِّ، أي الإحجامِ عن تسخيرِ الدينِ لحساباتِ السياسةِ، والاعتراضِ على محاولةِ إضفاءِ الشرعيَّةِ الدينيَّةِ على المواقفِ السياسيَّةِ،

وليس في ذلك دعوةٌ للفصلِ بين الدينِ والسِّياسةِ، لا في الإسلامِ بالطبع، ولا في المسيحيّةِ؛ ذلك أنَّ فئةً واسعةً من المسلمين تؤكِّدُ العَلاقةَ الوثيقةَ بين الدينِ والدولةِ، وأن المسيحيِّين لا يرَون في دينهم شأنًا رُوحيًّا خالصًا، لا رابطَ بينه وبين شئونِ المجتمعِ والسياسةِ.

إنّ كلًّا من المسيحيةِ والإسلامِ -وإن وَفقَ نهجين مختلفين- يشهدُ أنَّ حقائقَ الوحيِ تُنيرُ المؤمنين، وتُرشِدُ التزامَهم في مجالاتِ الدُّنيا كلِّها.

وهذا التمييزُ ضروريٌّ للوقايةِ من الافتعالِ أو الغلوِّ في تسييسِ الأديانِ، بمعنىٰ استثمارِ مشاعرِها ورؤياتِها للعالمِ وَقودًا في التعبئةِ ضدَّ الآخَرِ المختلِفِ، وفي تأجيجِ العنفِ السياسيِّ، وهو ما يفتحُ البابَ واسعًا أمام أهلِ الأديان لاكتشافِ القيمِ المشتركةِ، والبناءِ عليها؛ تحقيقًا للتسالمِ والعيشِ معًا، واستلهامها في النقدِ الأخلاقيِّ لممارساتٍ سياسيةٍ يَطغَىٰ فيها الصراعُ علىٰ السلطةِ -أو الاستئثار بها- علىٰ السعيِ وراءَ الصالحِ العامِّ.

❊ ❊ ❊